

آراء الزجاج النحوية في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542 هـ)

م.م. نهاد محمد علي جاسم الجوراني

مديرة تربية ديالى

[nhadaIjwran816@gmail.com](mailto:nhadajwran816@gmail.com)

07708892153

مستخلص البحث :

يهدف هذا البحث إلى تبيان منزلة كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه من بين الكتب الأخرى للغة العربية التي شرفها الله تعالى من بين سائر لغات العالم، ودراسة بحث متعلق بالأبحاث القرآنية يعد الدافع الأكبر وراء تهافت علمائنا الأوائل، لأنها تنصب في خدمة القرآن الكريم لكونه المصدر الأساس للشريعة الإسلامية، ومن خلال تتبع كتب إعراب القرآن ارتأينا في هذا البحث استقرار آراء الزجاج النحوية (311 هـ) في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (542 هـ) الذي نقل كثيراً من آراء الزجاج النحوية فجمعت بعضها وحاولت صحة تثبتها إليه من خلال الرجوع إلى مصادره وفي مقدمتها معاني القرآن وإعرابه مشيراً إلى بيان مدى إفادة ابن عطية منها في تفسيره المحرر الوجيز فلا شك أنه قد اعتمد على كثير من آراء الزجاج النحوية في ما ذهب إليه من آراء وتوجيهات نحوية، ثم حاولت مناقشة هذه الآراء من خلال عرضها على كتب التفسير والمصادر النحوية، ثم عرجت على أثر هذه الآراء في الدراسات النحوية

الكلمات المفتاحية : الزجاج ، ابن عطية ، آراء

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي فضلنا على الأمم أجمعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد: فإن من عظيم الفضل على هذه الأمة التي شرفها الله تعالى أن أنزل القرآن بلغتهم، وجعلها لغة حبيب الأنام ولغة أهل الجنة، فأضحت سيده اللغات، وأشرفهن مرتبة، ومن أجل حفظ تراث العربية وتشبيد عمرانها من كتاب الله عز وجل هذا العلماء ينهلون من علمها بصبر وتأمل، ووضعوا لها تقعيداتها الأساسية، ومن هذا المنطلق غدا ميدان بحثي هو البحث في كتب علوم القرآن، وفي طليعتها كتب التفسير فاخترت كتاب (المحرر الوجيز لابن عطية) مقتبساً منه آراء الزجاج النحوية، وجمعها من تفسير ابن عطية التي يُعد من أهم التفاسير عناية بالنحو والتفسير، وتحليل تلك الآراء حسب القواعد النحوية، متبعاً المنهج التحليلي، ومن أجل الوقوف على هذه الآراء ارتأيت تقسيم البحث على عدة مطالب نقل فيها ابن عطية آراء الزجاج النحوية في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ومنها: نصب (رحمة) على المفعول لأجله، ونصب (حافظاً) على الحال أو التمييز، ونصب (كل) على الظرف أو على إسقاط الخافض، ونصب (سلاماً) على المصدر، ونصب (ذكرى) على المصدر، ونصب (كيف) خبراً لكان.

المطلب الأول: نصب {رحمة} على المفعول لأجله.

أورد ابن عطية رأي الزجاج في نصب رحمة في قوله تعالى : (إِنَّا رَحْمَةٌ مِّنَّا وَمَتَّعْنَا إِلَىٰ حِينٍ □) [يس: 44] بقوله: "قال الزجاج نصب رحمة على المفعول لأجله كأنه قال: إلا لرحمتنا إياهم"⁽¹⁾ وقال الزجاج عند توجيه إعراب قوله تعالى (إلا رحمة) أنها: "منصوبة مفعول لها، المعنى: ولا ينفذون إلا لرحمة منا ولمتاع إلى حين"⁽²⁾ وذكر ابن عطية أيضاً قول الكسائي (189 هـ) الذي ذهب إلى أن رحمة نصب على الاستثناء كأنه قال إلا أن يرحمهم رحمة"⁽³⁾ والواضح أن ابن عطية لم يعقب على هذين الرأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر بل اكتفى بنقلهما من دون ترجيح وإذا تتبعنا آراء المعربين

والمفسرين نجد بأن الفراء (ت207هـ) اختار النصب اذ قال: الاستثناء وفاقاً لشيخه الكسائي بقول "إلا أن نعمل ذلك رحمة"⁽⁴⁾ وهناك رأي انفرد به مكي ابن أبي طالب القيسي (ت437هـ) الذي يرى أن رحمة انتصبت على حذف حرف الجر إلا برحمة⁽⁵⁾ أما العكبري (ت616هـ) الذي وافق رأي الزجاج الذي نص على أن رحمة مفعول له أو مصدر⁽⁶⁾ وحاول أبو حيان (ت745هـ) أن يجمع بين المذهبين فذكر أن رحمة انتصبت على الاستثناء المفرغ للمفعول من أجله⁽⁷⁾ وكان السمين الحلبي (ت756هـ) أكثر وضوحاً في توجيه نصب رحمة في الآية الكريمة اذ نقل فيها عدة آراء: الأول: يرى أن كلمة رحمة منصوبة على المفعول له وهي تعد استثناءً مفرغاً . والثاني: قيل إنه استثناء منقطع.

والثالث: نصب رحمة على المصدر بفعل مقدر. والرابع: الذي وافق فيه رأي مكي ابن أبي طالب القيسي وهو على إسقاط الخافض على تقدير إلا برحمة⁽⁸⁾ ومن خلال طرح آراء المفسرين نجد أن (رحمة) قد نصبت في أربعة وجوه من وجوه الإعراب.

الأول: النصب على المفعول لأجله وهذا ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية وغيرهما. والثاني: النصب على الاستثناء وهذا ما أشار إليه الكسائي والفراء . والثالث: النصب على المصدر بفعل مقدر وهذا ما ذهب اليه السمين الحلبي. والرابع: النصب على إسقاط الخافض وهذا ما ذهب إليه مكي ابن أبي طالب القيسي . ولا يمكن استبعاد مذهب من هذه المذاهب فكلها مقبولة ولها معنى خاص بها والأخذ بها يؤدي الى توسع المعنى القرآني، فان قدرنا بقاء محذوفة تكون الرحمة سبباً من أسباب نجاة الناس. وإن قدرناها على المفعول له فإن الناس أنقذهم الله بسبب هذه الرحمة؛ فالرحمة علة للإنقاذ، وإن حملناها على المصدرية تكون الرحمة توكيداً بالمصدر على شمول الناس برحمة الله. وتمتعهم إلى وقت محدد، أما إذا حملناها على الاستثناء فيكون المعنى إن الناس هالكون إلا أن يستثنى هذا الهلاك برحمة الله. وأما إذا حملناها على الاستثناء المفرغ فهي توكيد لرحمة الله في الناس.

المطلب الثاني: نصب {حافظاً} على الحال أو التمييز.
أورد ابن عطية قراءتين في قوله تعالى : (قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَآلَهُ خَيْرٌ حَفِظًا ۚ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ) [يوسف: 64]

أما الأولى خير حفظاً: (9) بغير ألف، والثانية خير حافظاً: (10) بالألف واختار النصب على التمييز في القراءتين. ثم ذكر ابن عطية قول الزجاج بجواز نصب (حافظاً) على الحال. (11) أما الزجاج فقد وجه إعراب (حافظاً) على وجهين: أحدهما النصب على الحال، والثاني النصب على التمييز بقوله: "وتقرأ حافظاً، وحفظاً منصوب على التمييز، وحافظاً منصوب على الحال، ويجوز أن يكون حافظاً على التمييز أيضاً". (12) أما الطبري فقد وجه اختلاف القراءة اذ ذكر فالحه خيرحفظاً، وذهب عامة الكوفيين وبعض أهل المدينة على قراءة فالحه خير حافظاً بالألف على توجيه الحافظ إلى أنه تفسير للخير كما يقال هو خير رجلاً، والمعنى فالحه خيركم حافظاً ثم حذف خير حافظاً، فذهب بعض الكوفيين والبصريين إلى أن قراءة فالحه خير حافظاً بمعنى والله خيركم حافظاً. (13) وذهب النحاس (ت338هـ) إلى أن التقدير: بأن اللفظين (خيرٌ حافظاً) اذ جرى اللفظان على نسق واحد وان الإضافة في هذه القراءة تجوز إما على (حفظ) ولا تجوز الإضافة في القراءة على الوجه الأول لا نقول الله خير حفظ؛ لأن الله تعالى لا يوصف بالحفظ وهو تبارك وتعالى الحافظ، وقال بعض أهل النظر: إن حافظاً لا يمكن ان ينتصب على الحال؛ لأن صيغة أفعل لا بد لها من بيان يوضحها وان الذي يجوز نصبه على الحال يجوز حذفه، ولو حذف اللفظة لنقص بيان الكلام ومدلوله ولصار اللفظ: والله خير، فلا يدرى السامع أو القارئ معنى الخير في أي نوع يكون هو، وجواز الإضافة دليل على أنه لم يكن حالاً

ونصبه على البيان أفضل كما نصبت حفظ، وهذا ما ذهب إليه مكي ابن أبي طالب القيسي. (14) وقد وجه الزمخشري (ت538هـ) إعراب الآية المباركة إلى أن قوله تعالى (خيرٌ حافظًا) تمييز على تقدير: الله خير من حفظ فقدر التمييز (من) البيانية التي تزيل الإبهام عن الذات، أو النسبة، وتفرقه عن الحال الذي هو بيان للهيئة. (15) وهذا ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري. (16) وذهب أبو حيان إلى أن حفظًا وحافظًا نصبا على التمييز. (17) ويتضح أن قراءة النصب على التمييز هي الأرجح على سائر القراءات؛ لأننا لو جعلنا (خير) بانها صفة مشبهة باسم الفاعل لأصبح الاسم بعدها منصوبا على التمييز، وهذا ما ذهب إليه محمود عبد الرحيم إذ بين أنه لو كانت (خير) اسم تفضيل لنصب ما بعدها على التمييز وهو وجه من اوجه اعراب الاسم بعده، كقولنا ان فلان أكرم خلقًا وأحسن وجهًا. (18) والذي يبدو للباحث أن المعنى يختلف بموجب كل إعراب وفيه تقوية وجه على وجه مما يؤدي إلى الأفضل فيكون التمييز أولى لأن خير اسم تفضيل.

المطلب الثالث: نصب { كل } على الظرف أو على إسقاط الخافض

ذهب ابن عطية إلى أن (كل) في قوله تعالى: (فَإِذَا أَنْسَلَخُ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَأَحْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ □ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا أَلْزَكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ □ رَحِيمٌ □) [التوبة: 5]

منصوبة على الظرف، وذكر أن هذا هو اختيار الزجاج، أو بإسقاط الخافض على تقدير في كل مرصد، أو على كل مرصد ونص على أن سيبويه (ت180هـ) حكى ضرب الظهر والبطن والمعنى على الظهر والبطن. (19) ووجه الزجاج في الآية المباركة أن (كل) منصوبة على إسقاط الخافض على تقدير في كل مرصد أو على كل مرصد، وأنشد: (20)

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نِيْنًا وَنُرْخِصُهُ إِذَا نَضِجَ الْقَدِيرُ

وبهذا يكون المعنى نغالي باللحم، فحذفت الباء هنا، وحذف (على) ايضاً، وذكر أبو إسحاق ان: "كل مرصد ظرف، كقولك ذهبت مذهباً وذهبت طريقاً، وذهبت كل طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف مثل خلف، وأمام، وقدام". (21) وذهب سيبويه إلى أن نزع الخافض في مثل هذه الأشياء غير مقيس. (22) وتبعه المبرد (ت207هـ) إذ يرى أن حذف حرف الجر ليس بجائز؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعبوض. (23) أما الزمخشري (ت538هـ) فذهب إلى أن (كل) في الآية الكريمة منصوبة على الظرف كقوله تعالى: { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } الأعراف من الآية 16. (24) وذهب أبو حيان إلى أنه: "يَصِحُّ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَأَقْعُدُوا لَهُمْ لَيْسَ مَعْنَاهُ حَقِيقَةُ القُّعُودِ، بَلِ المَعْنَى ارْصُدُوا وَهُمْ فِي كُلِّ مَكَانٍ يُرْصَدُ فِيهِ، وَلَمَّا كَانَ بِهَذَا المَعْنَى جَازَ قِيَاسًا أَنْ يُحْدَفَ مِنْهُ كَمَا قَالَ: وَقَدْ قَعَدُوا مِنْهَا كُلُّ مَقْعَدٍ؛ فَمَتَى كَانَ العَامِلُ فِي الظَّرْفِ المُخْتَصِّ عَامِلًا مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ عَامِلًا مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، جَازَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفِ الجَرِّ فِي، فَيَجُوزُ جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَقَعَدْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ، تُرِيدُ فِي مَجْلِسِ زَيْدٍ. فَكَمَا يَنْعَدَى الفِعْلُ إِلَى المَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ، فَكَذَلِكَ إِلَى الظَّرْفِ، وَذَهَبَ أَيْضًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الظَّرُوفِ المَخْتَصَّةِ الَّتِي حُدِفَ مِنْهَا فِي الإِخْتِيَارِ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَرَّاءُ". (25) والصحيح أنه لم يصح انتصابه على الظرف، بل على المفعول به، على تضمين لأقعدن، لأملكن، واقعدوا: املكوا، وباب التضمين أوسع من تعدي الفعل إلى المختص على سبيل الظرفية بغير حرف الجر في. (26) وذكر المرادي (ت749هـ) أن هذا الحذف منحصر في باب القسم إذ نجده يقول: "والذي قرره المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في باب القسم". (27) ومن خلال تتبع آراء المفسرين نجد أن أكثرهم وافقوا رأي الزجاج في نصب كل على الظرف أو على نزع الخافض ومنهم القرطبي (ت671هـ). (28) والسمين الحلبي. (29) وسراج الدين الحنبلي (ت775هـ). (30) ومن المحدثين ذهب الأستاذ عباس حسن (ت1398هـ) الذي

صرح بمنع إجازة تعدية الأفعال مباشرة إلى المفعول به وإن كان حقها أن تتعدى بحرف الجر، وهذا غير مقيس منعاً للخلط بين الفعل اللازم والمتعدي⁽³¹⁾.

يتبين لنا من خلال العرض السابق أن في نصب (كل) رأيين مشهورين عند المفسرين أما الأول النصب على الظرفية، والثاني النصب على نزع الخافض، وزاد أبو حيان مذهباً ثالثاً فهو الانتصاب على المفعول به وفاقاً للفراء والذي يظهر للباحث أن الرأي الأول هو الأقوى والأرجح بناءً على أن نزع الخافض في العربية غير مقيس، وهذه الآية تمثل النموذج القوي في التعبير، وتحت على التأهب والإستعداد واليقظة، ليؤكد الأمر بمراقبة العدو في جميع المواطن والمخارج

المطلب الرابع: نصب {سلاماً} على المصدر.

ذهب ابن عطية إلى أن (سلاماً) الأولى في قوله تعالى: (إِلَّا قَيْلًا سَلَامًا سَلَامًا) (الواقعة: 26) أنها: "نعت للقيل، كأنه قال: إلا قَيْلاً سَالِماً من هذه العيوب وغيرها ونقل عن الزجاج سلاماً مصدر، وناصبه قَيْلاً كأنه يذكر أنهم يقول بعضهم لبعض سلاماً. وقال بعض النحاة سلاماً منتصباً بفعل مضمر تقديره: أسلموا سلاماً"⁽³²⁾ وقال الزجاج في إعراب (سلاماً) أن قوله: "سلاماً منصوب من جهتين إحداهما أن يكون نعت لـ (قَيْلاً) فيكون المعنى لا يسمعون إلا قَيْلاً يسلم فيه من اللغو والإثم، والوجه الثاني أن يكون (سلاماً) منصوباً على المصدر، فيكون المعنى لا يسمعون فيها إلا أن يقول بعضهم لبعض سلاماً سلاماً"⁽³³⁾ وزعم الفراء عند توجيه الآية الكريمة أنك: "إن شئت جعلت السلام تابعاً للقيل، وهو هو وإن شئت أردت إلا قَيْلاً سلام فإذا نونت نصبت، لأن الفعل واقع عليه، ولو كان مرفوعاً قَيْلاً سلاماً لكان جائزاً"⁽³⁴⁾ ويرى الطبري أن في إعراب قوله سلاماً وجهين: "إن شئت جعلته تابعاً للقيل، وَيَكُونُ السَّلَامُ حَيْثُ هُوَ الْقَيْلُ، فَكَأَنَّهُ قَيْلٌ: لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَعْوًا وَلَا تَأْتِيًا، إِلَّا سَلَامًا، وَلَكِنَّهُمْ يَسْمَعُونَ سَلَامًا وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ بِوَفُوعِ الْقَيْلِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ حَيْثُ: إِلَّا قَيْلٌ سَلَامٌ فَإِنْ نَوَّنَ نَصَبَ قَوْلُهُ: {سَلَامًا سَلَامًا} بِوَفُوعِ قَيْلٍ عَلَيْهِ"⁽³⁵⁾ أما العكبري فيرى أن (سلاماً) بدل أو صفة أو مفعول قَيْلاً، أو مصدر.⁽³⁶⁾ أما السمين الحلبي فوجه إعراب (سلاماً) بعدة أوجه فذهب إلى أنه: "بدل من قَيْلاً أي: لا يسمعون فيها إلا سلاماً. الثاني: أنه نعت لقَيْلاً. الثالث: أنه منصوب بنفس قَيْلاً أي: إلا أن يقولوا: سلاماً، هو قول الزجاج. الرابع: أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدر، ذلك الفعل محكي بقَيْلاً تقديره: إلا قَيْلاً اسلموا سلاماً"⁽³⁷⁾

والخلاصة: أن في إعراب قوله تعالى: {إلا قَيْلاً سلاماً سلاماً} عدة أوجه ذكرها النحاة والمفسرون الأول: نعت لقَيْلاً .

الثاني: النصب على المصدر وهذا ما ذهب إليه الزجاج وابن عطية.

الثالث: تابعاً للقيل وهو قول الفراء .

الرابع: بدل أو صفة وهو رأي العكبري

الخامس: تناول فيه السمين الحلبي جميع أوجه الإعراب التي ذكرها المفسرون.

والراجح عند الباحث أن في إعراب هذه الآية الكريمة أن قَيْلاً منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير: يقال لهم قَيْلاً ، والإستثناء منقطع لأن قَيْلاً ليس من جنس لغو المنفي وهذا الوجه يُعَصَدُّ بقوة المعنى علماً أن هذا الوجه هو الراجح عند أهل النحو والتفسير.

المطلب الخامس: نصب {ذكرى} على المصدر

أورد ابن عطية عند توجيه إعراب قوله تعالى: (ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ) [الشعراء: 209]

عدة أوجه منها ما نقله عن الزجاج وهو أن لفظة ذكرى في موضع نصب على المصدرية، ويصح أن يكون اعرابها في موضع رفع على خبر على المبتدأ على تقدير ذلك ذكرى، ثم إن الله عز وجل نفى الظلم عن جهته إذ هو من الأوصاف التي لا تليق به.⁽³⁸⁾ وقال الزجاج: "ذِكْرَىٰ يكون نَصْبًا ويكون رَفْعًا إلا أن الإعراب لا يظهر فيها؛ لأن آخرها ألف مَقْصُورَةٌ، فمن نَصَبَ فعلى المصدر ودلَّ عَلَيْهِ

الإنذارُ لأن قوله: (إِلا لها مُنذِرُونَ) معناه ألا لها مُذكرونَ ذكرى. ويجوز أن تكون في موضع رفع على معنى إندارنا ذكرى، على خبر الابتداء، ويجوز ذكرا وما كنا ظالمين، مُنَوَّن ولا أعلم أحداً قرأ بها، فلا تقرأنَ بها إلا أن تثبتَ بها رواية صحيحة، يقال: ذكْرتهُ ذكْرَى بألف التانيث وذكْرته ذكرا وتذكيرا وتذكيرةً وذكراً، وهو مِيَّ على ذُكْرٍ لا غَيْرٌ⁽³⁹⁾. أما الفراء فذكر أن: "ذكرى في موضع نصب أي يندرونهم تذكرة وذكرى. ولو قلت: ذكرى في موضع رفع أصبت، أي: ذلِكَ ذكرى، وتلك ذكرى"⁽⁴⁰⁾. وانفرد النحاس برأي يرى فيه أن: "ذكرى في موضع نصب على القطع، وهذا لا يحصل، والقول فيه هو قول الفراء وأبي إسحاق أنها في موضع نصب على المصدر. قال الفراء: أي يذكرون ذكرى وهذا قول صحيح لأن معنى إنا لها مُنذِرُونَ إنا لها مذكرون. وذكرى لا يتبين فيه الإعراب لأن فيه ألفا مقصورة، ويجوز ذكرى بالتثوين، ويجوز أن يكون ذكرى موضع رفع على إضمار مبتدأ. قال أبو إسحاق: أي إنذارنا ذكرى. وقال الفراء: أي ذلك ذكرى وتلك ذكرى"⁽⁴¹⁾. أما مكي ابن أبي طالب القيسي فذهب إلى أن موضع (ذكرى) نصب على الحال⁽⁴²⁾. ويبدو أن أساس هذا الاختلاف بين المفسرين في التوجيه الإعرابي لهذه الكلمة يعود إلى أن ذكرى نصبت على عدة أوجه منصوبة على أنها مفعول لأجله والتقدير (لأنزلناه تذكرة)، ومنصوبة على أنها مفعول مطلق مؤكد على تقدير مذكرون ذكرى ومرفوعة على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هذه ذكرى). وفي رأي الباحث أن ذكرى منصوبة على المفعول لأجله نظير قولنا ضربته تأديباً أي ضربته لأجل التأديب والمعنى في الآية الكريمة أرسلنا الرسل لأجل التذكرة وهذا هو القول المشهور عند علماء النحو والتفسير.

المطلب السادس: نصب { كيف } خبراً لكان.

نقل ابن عطية عن الزجاج أن (كيف) في قوله تعالى: (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) [يونس: 39] في موضع نصب خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيه (انظر) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام؛ لأن علماء النحو يعاملون (كيف) في أي مكان معاملة الاستفهام المحض في قولك: كيف زيد، ولـ (كيف) تصرفات غير هذه تحل محل المصدر الذي هو الكيفية وتخلع معنى الاستفهام، ويحتمل هذا أن يكون منها قولهم: كن كيف شئت⁽⁴³⁾. وذهب معظم المفسرين واللغويين إلى أن (كيف) في الآية الكريمة خبر كان ومنهم العكبري⁽⁴⁴⁾. وأبو حيان⁽⁴⁵⁾ وذهب ابن هشام (ت 761هـ) عند توجيهه لإعراب الآية المباركة إلى أنها تحتمل الأوجه الثلاثة إلا الناقصة لا تكون شأنية لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة⁽⁴⁶⁾. ومن المعاصرين ذهب الأستاذ ظاهر شوكت البياتي إلى أن: "كيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر كان مقدم لأن كيف لها الصدارة في الكلام ولأن الفعل الناقص لم يستوف منصوبه"⁽⁴⁷⁾. ويرى الباحث من خلال النصوص التي ذكرها النحاة والمفسرين أن (كيف) في الآية الكريمة المباركة هي خبر كان مقدم منصوب محلاً، تدل على الحال وهيئة عاقبة الظالمين، وجاءت كيف هنا على التحذير لا للاستفهام. وخلاصة مما تقدم ان دراسة آراء الزجاج النحوية في تفسير ابن عطية الأندلسي كشفت عن تفاعل ايجابي ولاسيما بين النحو والتفسير، والمنهج التحليلي العلمي الذي اتبعه ابن عطية في دراسة الآراء وتحليلها بين النحويين ولاسيما الزجاج، وأقوال غيره من النحويين، ساهمت في توضيح المعنى القرآني.

الخاتمة

بعد ختام هذا البحث الذي سعينا فيه الى تقديم خطوة أولى على طريق طويل لفهم الموضوع نأمل أن يفتح آفاقاً حول دراسات جديدة أمام القراء وبعد هذا العرض توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

1- يعد تفسير ابن عطية من التفاسير الدقيقة والمهمة التي أجمع عليها العلماء، إذ اعتمد فيه على مصادر ومراجع من مختلف العلوم.

2- نقل ابن عطية كثيراً من آراء اللغويين والنحويين كأمثال سيبويه والكسائي والفرّاء والزجاج الذي هو محل البحث وغيرهم.

3- نقل ابن عطية في تفسيره كثيراً من آراء الزجاج النحوية واعتمد على آرائه في محرره اذ بلغ عدد ما نقله عنه اثنين وأربعين مسألة نحوية تبين آراؤه ولم يردّها وجعلها منطلقاً للتفسير النحوي للقرآن الكريم.

4- كان موقف ابن عطية من خلال عرضه للآراء موقف الناقل في أغلب الأحيان وفي المواضع القليلة التي يبدي فيها آراءه وتعقيباته نجد أن هذه الآراء تتسم بترجيح رأي على آخر.

5- يمتاز ابن عطية بأنه لا يكتفي بعرضه للآراء فحسب وإنما يقوم بتحليلها وانما اختار معاني القرآن واعرابه للزجاج لأنه يُعد من أهم المصادر التي يُعتمد عليها في مجال البحث العلمي وكون الزجاج باعتباره من أئمة النحو البصري وكونه متقدماً على كثير من النحاة وهذا ما جعله يمتاز في الدقة والتعبير.

الهوامش:

- 1 (المحرر الوجيز: 455/4 .
- 2 (معاني القرآن وإعرابه: 289./4
- 3) المحرر الوجيز: 455/4 ، وينظر: معاني القرآن للكسائي: 218.
- 4) معاني القرآن للفرّاء: 279./2
- 5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 605./2
- 6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1083./2
- 7) البحر المحيط: 71/9.
- 8) ينظر: الدر المصون: 272./9
- 9) وهي قراءة أهل المدينة وبعض الكوفيين، ينظر: جامع البيان: 160./16
- 10) وهي قراءة عامة الكوفيين وبعض أهل مكة، ينظر: المصدر نفسه.
- 11) ينظر: المحرر الوجيز: 259/3 .
- 12) معاني القرآن وإعرابه: 117/3 .
- 13) ينظر: تفسير الطبري: 160./16
- 14) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 440/3 ، و ينظر: مشكل إعراب القرآن: 232./3
- 15) ينظر: الكشف: 485/2 ، ومعاني النحو: 330/2 .
- 16) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 736/2 .
- 17) ينظر: البحر المحيط: 295/6 .
- 18) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: 22./13
- 19) ينظر: المحرر الوجيز: 8/3 ، وينظر: كتاب سيبويه: 159/8.
- 20) البيت لرجل من قيس ينظر: تهذيب اللغة: 1317 /3 .
- 21) معاني القرآن وإعرابه: 421/2 .
- 22) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

- (23) ينظر: المقتضب: 336/2.
- (24) ينظر: الكشف: 247/2.
- (25) ينظر: البحر المحيط: 373/5 ، وينظر: التذليل والتكميل: 41/8.
- (26) ينظر: معاني القرآن للفراء: 421/1.
- (27) توضيح المسالك بشرح ألفية ابن مالك: 781/2.
- (28) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 71/8.
- (29) ينظر: الدر المصون: 11/6.
- (30) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 17/10.
- (31) ينظر: النحو الوافي: 247/2.
- (32) المحرر الوجيز: 243/5.
- (33) معاني القرآن وإعرابه: 112/5.
- (34) معاني القرآن للفراء: 124/2.
- (35) تفسير الطبري: 108/23.
- (36) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1204/2.
- (37) الدر المصون: 205/10.
- (38) ينظر: المحرر الوجيز: 244/4.
- (39) معاني القرآن وإعرابه: 289/4.
- (40) معاني الفراء: 284/2.
- (41) إعراب القرآن للنحاس: 132/3.
- (42) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 530/2.
- (43) ينظر: المحرر الوجيز: 123/3.
- (44) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 88/1.
- (45) ينظر: البحر المحيط: 61/6.
- (46) ينظر: المغني: 726/1.
- (47) أدوات الإعراب: 176/1.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم مصدر العربية الأول
- أدوات الإعراب : ظاهر شوكت البياتي، الناشر مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ط، 1425 هـ - 2005 م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت338هـ) تح: عبد المنعم خليل ابراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1421 هـ - 1991 م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1432 هـ - 2010 م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: محمد علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1396 هـ - 1976 م.
- التحديد في الاقنات والتجويد: أبو عمر الداني(ت444هـ) تح: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الانبار، بغداد ط1، 1407 هـ - 1988 م.

- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي (654 - 745هـ) المحقق: د. حسن هندواوي الناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء 1 - 5) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء 6 - 22) الطبعة: الأولى، (1418 - 1445 هـ) (1997 - 2024 م).
- تهذيب اللغة: أبو منصور، محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى الهروي (ت 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن أم قاسم المرادي (ت 749هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط1، 1428هـ - 2008م.
- جامع البيان عن تأويل آيا القرآن: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة - الامارات - ط1 - 1428 هـ - 2007م
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت 671هـ) تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة - ط2 - 1384 هـ - 1964م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت 671هـ) تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة - ط2 - 1384 هـ - 1964م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، السمين الحلبي (ت 756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1429هـ - 2008م.
- السبعة في القراءات: أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، ابن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، تح: د. الكشاف: أبو القاسم جار الله القرآن الكريم مصدر العربية الأول.
- الكشاف: أبو القاسم جار الله الزمخشري، تح: داني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي بيروت، ط3، 1407هـ.
- اللباب في علوم الكتاب: المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط1، 1419 هـ - 1998م
- اللباب في علوم الكتاب: المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م.
- معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ): اعداد د. عيسى شحاتة عيسى علي دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، عبدة غريب، 1998م.
- معاني القرآن واعرابه: ابراهيم بن السري بن سهل، أبو اسحاق الزجاج (ت 311هـ) تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.
- معاني القرآن: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت 207هـ) تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1.
- معاني النحو: المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب: جمال الدين ابن هشام (ت 761هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط6، 1985م.

Abstract:

This research aims to clarify the status of the books on the parsing of the Holy Qur'an and its meanings among other books of the Arabic language that God Almighty has honored among all the languages of the world, and to study research related to Quranic research after the biggest motive behind the incoherence of our early scholars, because it is focused on serving the Holy Qur'an as it is the basic source of Sharia law. Islamic studies, and by tracing the books on the parsing of the Qur'an, we decided in this research to extrapolate Al-Zajjaj's grammatical opinions"311) (AH) in the interpretation of the brief editor by Ibn Attiyah Al-Andalusi"542) (AH), who quoted many of Al-Zajjaj's grammatical opinions, so I collected some of them and tried to authentically prove them to him. By referring to his sources, first and foremost the meanings of the Qur'an and its parsing, indicating or explaining the extent to which Ibn Atiyah benefited from them in his brief interpretation of the book, there is no doubt that he relied on many of Al-Zajjaj's grammatical opinions in his grammatical opinions and directions. Then I tried to discuss these opinions by presenting them. I looked at books on linguistic interpretation and grammatical sources, and then I looked at the impact of these opinions on

Keywords: AL-Zajjaj- Ibn Attiyah– opinions
Grammatical Studies